محور بحوث العلوم القانونية والسياسية

العلاقة بين قضية الصحراء الغربية وتفعيل الاتحاد المغاربي

The relationship between Western Sahara case and the activation of the Maghreb Union

د. كرام محمد الأخضر *

قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية – مدير مخبر التحولات القانونية الدولية وأثرها على التشريع الجزائري– جامعة الوادي– الجزائر.

kiram-mohammedlakhdar@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/06 **تاريخ القبول للنشر**: 2020/08/24 **تاريخ النشر**: 2021/01/15

ملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية هو موضوع قضية الصحراء الغربية ومدى صدقية فرضية اعتبارها العقبة الرئيسة في طريق تحقيق الوحدة المغاربية من عدمها، وللوصول إلى هذه الغاية قمنا بتحليل مختلف القرارات والمواقف الدولية من النزاع من أجل إثبات صحة هذه الفرضية أو نفيِها. وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن مصالح الدول الكبرى هي العقبة الرئيسة في وجه تفعيل الاتحاد المغاربي.

– الكلمات المفتاحية: مصالح، الدول الكبرى، الاتحاد المغاربي، الصحراء الغربية.

Abstract:

* – المؤلف المراسل.

This study tries to highlight a very important subject, the issue of Western Sahara and the credibility of the assumption that it is considered the main obstacle in achieving Maghreb unity, and to this end we have analyzed the different international decisions and attitudes toward the conflict in order to prove or to disqualify this hypothesis. At the end of this study, we concluded that the interests of the major countries are the main obstacle in the face of activating the Maghreb Union.

key words: Interests, major Powers, Maghreb Union, Western Sahara**.**

مقدمة

مما لا شك فيه أن الخوض في مناقشة هذا الموضوع مسألة في غاية الحساسية لكونها تمس شعور شعبين شقيقين هما الشعب المغربي والشعب الصحراوي، ولذلك حاول أغلب الدّارسين للموضوع الالتزام بمقدار من الحياد والشفافية في عرض خصوصيات القضية ومجرياتها، وهو ما جعل الكثيرين منهم يربطونها بالأمم المتحدة على اعتبار أنها قضية تقرير مصير وهو الموقف الرسمي للجزائر الذي يحول دون وقوع الحساسية المنوه إليها سلفا

فقد أصدر الدكتور على الشامي كتابا تحت هذا العنوان سنة 1980 عن دار الكلمة ببيروت. وتلاه الدكتور بن عامر تونسي في كتابه تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية الصادر سنة 1987 عن المؤسسة الجزائرية للطباعة بالجزائر، ثم الدكتور عمر صدوق في كتابه قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، وكذلك الأستاذ السيد حمدي يحظيه الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا عن دار الحافظية سنة 2001 بالجزائر، وأيضا الدكتور إسماعيل معراف غالية في كتابه الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية عن دار هومة بالجزائر سنة 2010 .

ولكي نوضّح هذه المسألة وندلي بدلونا مع أولئك الباحثين في الموضوع سنحاول تسليط

الضوء على القضية الصحراوية من وجهة نظر واقعية واستشرافية هدفها الأول إبراز مدى إمكانية اعتبار هذه القضية العقبة الرئيسة في طريق تفعيل اتحاد المغرب العربي الكبير، أم أن هناك معوقات أخرى تحول دون قيام الوحدة المغاربية المنشودة؟

فإشكالية هذه المقالة تتمحور حول جدلية إثبات أو نفي فرضية أن قضية الصحراء الغربية هي العقبة الرئيسة في سبيل تحقيق الوحدة المغاربية؛ ولذلك سنقسم الدراسة إلى محورين الأول منهما يحاول مناقشة صحة هذه الفرضية، أما المحور الثاني فيناقش نفيها، وهذا الأسلوب سيجعلنا نتلافى الذاتية في الطرح، ونحاول التمتع بقدر من الحيادية في الطرح والتناول لكل من ماضي وحاضر ومستقبل هذه القضية.

أولا: قضية الصحراء الغربية العقبة الرئيسة في طريق الاتحاد المغاربي

تنطلق هذه الفرضية من الادعاء بوجود عدم توافق في العلاقات المغاربية سببه مشكلة الصحراء الغربية، ولمعرفة مدى صحة هذه الفرضية يجب علينا مراجعة مختلف المواقف الدولية بخصوص هذه القضية.

1/وجهة النظر المغربية:

تؤسس وجهة النظر المغربية حيال مشكلة الصحراء الغربية على أنّ النزاع في جوهره نزاع بين الجزائر والمغرب، توّلد تحديدًا عند إقصاء الجزائر من الاتفاق الثلاثي الذي جمع بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا سنة 1976، لكن الصراع حسب وجهة النظر المغربية له جذور تاريخية وجغرافية وحتى اختلاف وجهات النظر فيما يخص إيجاد حل للقضية الصحراوية حسب ما يورده الباحث العربي بن رمضان في مقاله الموسوم بقضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي[1] ؛ فيرى الكاتب العربي بن رمضان بأنّ الجزائر تاريخيا تعارض استكمال المغرب لوحدته الترابية بحجّة أنّها تختلف معها في شكل نظام الحكم، فباعتبار أن المغرب قد نال استقلاله أولا، فقد كان يخشى على وحدته الترابية لمملكته التي تهددها الجزائر الجديدة، لاسيما وأنها تبنّت شكل نظام الحكم الجمهوري المشبع بمبادئ التحرر والنضال ضد الاستعمار[2].

فإذا كان هذا الحال من الناحية التاريخية، فإن الطرح المغربي يرى في الجزائر طرفا في النزاع نتيجة الصراع الحدودي الذي وقع فعلا بين البلدين وبلغ أوجّه سنة 1963 خلال ما كان يعرف حينها بحرب الرمال، ولم تضع تلك المناوشات الحدودية أوزارها إلا بعد إبرام اتفاقية التضامن والتعاون بإفران سنة 1969 التي وضعت حدًا مبدئيًا لمشكلة الحدود الجزائرية المغربية، لكنها لم تنتهِ بشكل كامل إلا عقب إعلان الملك رسميا في مؤتمر الرباط سنة 1972 بعد تشكيل لجنة فنية لترسم الحدود[3].

لكن رغم ذلك يبقى المغرب يطالب بإلحاق عدد من المدن الجزائرية بسيادته لاسيما مدينة تندوف؛ ولذلك هذا التداخل بين النزاع الحدودي وقضية الصحراء تعتبرها المغرب وسيلة تستخدمها الجزائر كدرع يقيها من مطالبة المغرب بباقي المدن المغربية المغتصبة من طرف الجزائر!!، فالجزائر -حسب الرؤية المغربية- تشترط للاعتراف بأنّ الصحراء الغربية تابعة للمغرب أن يعترف المغرب بجزائرية باقي المدن التي يطالب بإلحاقها بسيادته[4].

وفي نقطة ثالثة يضيف الكاتب إلى أن اختلاف فهم الدولتين لمعنى حق تقرير المصير هو الذي يجعل -حسب العربي بن رمضان- كلّا منهما طرفا في النزاع. وتصوره لممارسة ذلك الحق، فالجزائر طرف لكونها تتصور أن هذا الحق يقرر للشعب الصحراوي ممثَّلا في جبهة البوليزاريو في مواجهة الاحتلال المغربي، وأما المغرب فهو يرى أن الحقَّ هو حقٌّ مقرر له كشعب مغربي يحاول استكمال سيادته على كامل إقليمه بعد أن زال عنه الاحتلال الإسباني سنة 1976.[5]

ويتوافق ما عبر عنه الأستاذ العربي بن رمضان مع رأي الكثير من الأساتذة والباحثين المغاربة الذين تعرضوا للموضوع بالدراسة، وفي مقدمتهم قاضي محكمة العدل الدولية المغربي المعروف محمد بنونة الذي علّق على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قضية الصحراء الغربية عندما كان أستاذًا بجامعة الرباط في إحدى مقالاته، واصفًا فيها المحكمة بالتحيز والتواطؤ مع حلف الجزائر بشكل مباشر[6].

2. وجهة النظر الجزائرية الموافقة للنظرة الأممية من النزاع

تؤسس وجهة النظر الجزائرية الثابتة من النزاع في الصحراء الغربية على فكرة حق الشعوب في تقرير المصير، وأنها مسألة تخص جبهة البوليزاريو في مواجهة المغرب، وتتعزز هذه الفرضية بالواقع الدولي الذي تعترف فيه العديد من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية، وتؤكدها قانونا العديد من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي[7].

ولم يتغير موقف الجزائر من هذه القضية رغم تعاقب الحكومات المختلفة، بل ظل ثابتا لا يتغير لارتباطه بمبادئ السياسة الخارجية للجزائر التي تنطلق من فكرة احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، لاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعم حركات التحرير الوطنية، مع الالتزام بنبذ كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الداخلية[8].

وتجلّى ذلك بوضوح من خلال مناداة الجزائر الدائمة بإلزامية حل النزاع الصحراوي في رحاب الأمم المتحدة، وتأكيدها المستمر بأنها ليست طرفا في النزاع، لكونه مجرد نزاع بين المغرب وحركة تحرر وطنية. وذلك ما أكدته في كثير من الأحيان القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار رقم 2440 لسنة 2018 الذي كرّر في أكثر من سبع مرات وصف طرفي النزاع على المملكة المغربية وجبهة البوليزايو واصفًا كلاً من موريتانيا والجزائر بالدولتين الجارتين نافيا عنهما صفة طرف في النزاع[9].

كما توجد العديد من الأسانيد الواقعية والتاريخية التي تؤكد بأن الجزائر ليست طرفا في النزاع، وأهمها عدم وجود مصلحة (مادية) مباشرة للجزائر من دعمها لحركة البوليزاريو. ودليل ذلك كون الجزائر ترفض دائما التفاوض مع المغرب كطرف في النزاع بالرغم من محاولات المغرب المتكررة للزجّ بها في هذا المستنقع الضيّق [10]. بل تؤكد الجزائر دائما بأن هذه القضية مسألة أممية لا مجال لحلّها إلا عبر الأمم المتحدة ووفق ما تراه، وذلك ما تؤكده قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع التي لم يرد فيها أي إشارة إلى كون الجزائر طرفا في

النزاع.

أما المبرر الثاني فمفاده أنّ الجزائر تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية مبدأ ووفاء لمبادئ ثورة نوفمبر المجيدة، فهي تقوم على دعم حركة التحرير في الصحراء الغربية كما تدعم حركة المقاومة الفلسطينية. وهذا ما لا ينكره أي شخص له بعض من الاطلاع على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية[11]، فهل الجزائر لديها أيضا مطامع في فلسطين؟ كما أنه الوفاء لطريق نالت منه الجزائر استقلالها وتأمل أن ينعم غيرها من المناضلين بنعمة الاستقلال[12].

أما المبرر القانوني فإنه يرجع إلى الصورة التي أدرجت بها القضية لدى منظمة الأمم المتحدة، حيث منذ سنة 1963 -التاريخ الذي صادقت فيه لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة على الملف- وهي تعتبره قضية تصفية استعمار في منطقة الصحراء الغربية، بدءًا بانسحاب الاحتلال الإسباني، مرورًا بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وصولا إلى استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية بالانفصال عن المغرب أو الاستقلال عنه لإنشاء دولة جديدة...، وكل هذا الوقت لم يتم الإشارة إلى الجزائر كطرف في النزاع، وتجلّى ذلك بوضوح في كثير من اللوائح مثل اللائحة 2152 سنة 2014 واللائحة 2440 لسنة 2018 التي لم يأت فيها ذكر للجزائر كطرف، واعتبرت النزاع بين الطرفين المغربي والبوليزاريو[13].

وبناءً على ما سبق، يتبين لنا بأنّ الجزائر لم تكن طرفا في نزاع الصحراء الغربية، بل هي مجرد داعم لحركة تحرير تسعى لتحقيق الاستقلال على إقليمها وفق الشرعية الدولية وفي ظل احترام قواعد القانون الدولي وخصوصا حق الشعوب في تقرير المصير رغم كل المحاولات المغربية لتغيير التركيبة السكانية للصحراء الغربية التي توالت منذ المسيرة الخضراء بقيادة الحسن الثاني سنة 1975[14].

ومن هذا المنطلق يمكننا تفنيد الفرض الأول الذي يجعل من مشكلة الصحراء الغربية العقبة الرئيسة في وجه تفعيل الاتحاد المغاربي، فبالعكس إن من شأن قيام الاتحاد إزالة كل

المعوقات والحدود والحواجز بين جميع دول المغرب العربي سواء صارت الصحراء تابعة للسيادة المغربية أو تحت وصايتها في حال الاستقلال الذاتي، أو باعتبارها عضوا سادسا في الاتحاد.

كما أنّ الادّعاء بأنّ الجزائر طرفا في النزاع أمرٌ يفنده الواقع من خلال تعبير الجزائر عن استعدادها الدائم من أجل تفعيل هذا الاتحاد، وتأكيدها المستمر على أنّها لا تطمع إلى الحصول على شيء من الأطماع التوسعية المزعومة، وأن مساندتها للقضية لم تتوقف في كل الظروف التي مرت بها الجزائر لاسيما في عز أزمتها في التسعينات، فلو كانت لديها أجندة أو أطماع فإن الوضع الأمني في تلك المرحلة كان سيجعل من تراجعها عن ذلك الدعم خيارًا استراتيجيًا مبرَّرًا يتيح لها التفرغ للاهتمام بالشأن الداخلي، ولكن وفاء الجزائر للقضية رغم تلك الأزمة يؤكد أنها مسألة مبدأ، وليست محض مصالح أو مطامع توسعية.

إنّ جميع التبريرات المقدمة لإقحام الجزائر كطرف في النزاع سلفا تظل مجرد ادعاءات واهية وغير حقيقية. لكونها في المقام الأول تختلف عن كل المعطيات الواقعية الموجودة على الأرض، كما أنها أيضا لا تملك أي تأسيسٍ قانونيٍ في وثائق وقرارات الأمم المتحدة أو قرارات وجلسات الاتحاد الإفريقي ومن قبله منظمة الوحدة الإفريقية.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم فأكبر دليل على قضية الصحراء الغربية ليست العائق الرئيس الذي يحول دون تفعيل الاتحاد المغاربي هو قيام الاتحاد وتنصيب مؤسساته عبر مختلف الدول المغاربية رغم استمرارية النزاع، فنحن لا يمكن أن نتصور قيام اتفاق على الاتحاد بين دولتين متنازعتين.

ثانيا: مصالح الدول الكبرى العقبة الرئيسة في طريق الاتحاد المغاربي

إلى جانب الطرح الأول الذي يجعل من قضية الصحراء الغربية هي المشكلة أو العقبة الرئيسة التي تواجه تفعيل اتحاد المغرب العربي، فإن هناك طرحا ثانيا ينطلق من وجود العديد من العوامل التي تتظافر للحد من فعالية هذا الاتحاد وإبقائه يراوح مكانه دون جدوى؛ فالدول الكبرى ومصالحها يمكن أن تكون هي عقدة التجزئة في المغرب العربي

والمستفيد الأول من عدم تفعيله، بل إنها قد تعمل على تعميق الخلاف بين بلدانه[15].

إن الدول الكبرى تسعى من خلال الحفاظ على الوضع غير المستقر في المنطقة من أجل تحقيق مصالحها ومصالح شركاتها إلى أقصى حد، وقد بدا ذلك جليا بإبرام العديد من الاتفاقات بين المغرب والشركات الكبرى لا سيما فيما يتعلق بالتنقيب عن البترول في منطقة الصحراء الغربية، وأفضل مثال على ذلك الاتفاقية المبرمة مع شركتي "كيم ماكغي" الأمريكية و"توتال ألف فينا" الفرنسية سنة 2000.[16]

ومن أجل تحليل فرضية أن مصالح الدول الكبرى هي العقبة الحقيقية في وجه تحقيق التكامل المغاربي وتفعيل اتحاد المغرب العربي سنعمل على تقسيم هذا المحور إلى شقين: شق يتناول المصالح الأوروبية، وشق آخر يخص المصالح الأمريكية.

1/ مصالح الدول الأوربية عقدة التجزئة في المغرب العربي

ينطلق هذا الطرح من الدول الأوروبية التي لا يروق لها اجتماع كلمة دول العالم الثالث التي كانت تحتلها وتستنزف خيراتها إلى تاريخ غير بعيد هي العقبة الكبرى في طريق الاتحاد للمغرب العربي؛ فتشكل قوة اقتصادية وسياسية على الضفة الجنوبية للمتوسط سيحدث خللا كبيرا في التوازنات الدولية، وسيؤثر سلبا على مصالح تلك الدول في أقاليم بلدان المغرب العربي، ولذلك يجب أن نبين تلك النتائج السلبية على مصالح أوروبا مع الدول المغاربية؛ مما يجعلها تقف حجر عثرة في طريق الاتحاد.

ففي المقام الأول يمنح التفاوض كاتحاد للدول المغاربية مركزًا قويًا في كل المفاوضات الاقتصادية وحتى السياسية بعكس الفرقة التي تحقق المصالح الأوروبية ويمكِّنُها من فرض شروطها على كل دولة على حدة ترغيبًا وترهيبًا. حيث قد توهم الدول الأوروبية وشركاتها إحدى الدول المغاربية بأنها اختارتها دون سواها لإبرام تلك التعاقدات معها مما يجعل منها حليفا استراتيجيا لها؛ فيدفعها ذلك للتوقيع، أو أن تقوم تلك الدول وشركاتها بمساومة إحدى الدول المغاربية بأنها إذا لم توقع الاتفاق معها، فإن غيرها مستعد للتوقيع، وسيحصل

على كل تلك المزايا التي فوتتها على نفسها برفضها للتعاقد معها.

وفي مقامٍ ثانٍ سيحقق نجاح الاتحاد المغربي وتفعيله التنمية الاقتصادية لجميع بلدان المغرب العربي؛ مما سيجعل منها دولاً قويةً اقتصاديًا، تلك القوة التي سينتج عنها قوةٌ سياسيةٌ تنعكس على سيادتها، وتمكنها من تحقيق الاستقلال الحقيقي بتخلصها من تبعية قرارها الخارجي للدول الأوربية. وهذا أمرٌ لا يروق للدول الأوروبية التي أوهمتها فترة الاحتلال التي فرضتها على البلاد المغاربية أنها تمتلك الحق في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية حتى بعد استقلالها عنها؛ لذلك فمن مصلحة الدول الأوروبية بقاء الوضع على حاله في المغرب العربي من الفرقة والتشرذم.

وفي مقامٍ ثالثٍ سيزيل تفعيل الاتحاد كل المشكلات والمنازعات التي كانت تشكل ورقة ضغط أوربية على دول المغرب العربي وهي منفردة حيث كان التلويح يبعث الخلافات مع دول الجوار ورقة ضغط مهمة في كل مناسبة.

وإذا أردنا اختبار مدى صحة هذه الفروض ووجاهتها، ما علينا إلا تتبع المواقف الأوروبية من هذا النزاع وغيره من تعاملاتها مع المنطقة المغاربية، بدءًا بالانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، مرورًا بالمواقف الأوروبية الأخرى من النزاع وفي مقدمتها الموقف الفرنسي.

فانسحاب الاحتلال الإسباني كان له الدور الأبرز في خلق هذه المشكلة من خلال قيامه بتوقيع الاتفاق الثلاثي الذي ضم إسبانيا وموريتانيا والمغرب بتاريخ 14 نوفمبر 1975 الذي قضى بتقسيم المنطقة بين المغرب وموريتانيا مستبعدا الطرف الرئيسي ممثلا في جبهة البوليزاريو لم يحسم المسألة كما فعل مع موريتانيا، ولو كان قد فعل لما ظهر للوجود أي نزاع حول المنطقة وكانت الصحراء الغربية مثلها مثل أي دولة حديثة أخرى تخلصت من الاحتلال، وقد يكون هذا الموقف الذي اتخذته إسبانيا متعمدا لتقدمه كعربون للمغرب مقابل احتفاظها بالسيادة الإسبانية على منطقتي سبته ومليليه شمال المغرب. أو ربما قام بذلك ملك إسبانيا الحالي عندما كان أميرا مقابل أن تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية

للوصول إلى العرش كما كشفت عنه بعض الوثائق السرية[17].

وأما الموقف الفرنسي فقد تميز عبر مختلف مراحل النزاع بمساندته للطرح المغربي ورفضه لمنح الاستقلال للصحراويين مقابل ما يتيحه له هذا الموقف من مصالح لدى المغرب[18]؛ ولذلك نرى فرنسا لا تضع في حسبانها احتمال حصول الصحراويين على الاستقلال، بل هي تعمل بدبلوماسيتها إلى الدفع بهذا الخيار ممثلا في الاستفتاء بعيدا عن دائرة النقاش، والإبقاء فقط على خياري الاندماج الكلي وفق الطرح المغربي أو خيار الحكم الذاتي استنادًا للاتفاق الاطار الذي طرحه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره لمجلس الأمن في 19 فيفري 2002 الذي وافق الرؤية المغربية ورحبت به[19].

فالدول الأوروبية المجتمعة في إطار الاتحاد الأوروبي باتت تعتبر الفضاء المغاربي نقطة نفوذ لها في إطار التسابق نحو الموارد وصراع المصالح فيما بينهما والولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل بقاء الوضع كذلك، لا يجب أن تتوحد بلدان المغرب العربي، ويبقى بينها من الحزازات والمشكلات ما يبقي للأوروبيين قدما فيها تسمح لها بالتدخل[20].

2/ المصالح الأمريكية عقدة التجزئة في المغرب العربي

قد تبدو الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن النزاع ظاهريًا، لكن مصالحها موجودة فيها بشكل واضح وربما تفوق المصالح الأوروبية المنوّه إليها سلفا. فرغم عدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال البلاد الإفريقية كما هو حال البلاد الأوروبية، إلا أنها ترغب وبشدة في أن يكون لديها نفوذ في المنطقة، وهو ما لا يمكن أن يتاح لها في ظل وجود اتحاد مغاربي قوي وفعّال، ولذا فمن مصلحتها عدم تفعيله، وبقاء الوضع على حاله.

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية إلى مطلع القرن الماضي، ولكن تلك الأهمية زادت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ورغبتها الجامحة في بسط سيطرتها على مختلف أرجاء العالم[21]، وليس من مصلحتها ترك منطقةٍ بأهمية المغرب العربي الذي يتوسط العالم دون أن يكون لها فيها موطن قدم، ليس لها كدولة فقط، بل أيضا للشركات

التابعة لها والراغبة في الاستفادة من المنطقة جغرافيا والثروات الموجودة فيها في ظل التنازع الذي يعطيها ورقة ضغط في عملية التفاوض.

كما تبدو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية ضرورة ملحة في حماية حليفتها إسرائيل التي تسعى لأن تكون دولة فاعلة في الحوض المتوسطي لاسيما مع وجود العديد من الاستثمارات التابعة لها في المغرب، ناهيك عن علاقاتها الوطيدة بكل الشركات العاملة في المجال السياحي بالمغرب، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على تفرّق الدول المغاربية لإبقائها ضعيفة وغير قادرة على تكوين جبهة قوية في وجه حليفتها.

وفي المقام الثالث يفضي تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من سلطة القرار داخل الأمم المتحدة إلى جعل استمرار التماطل في حل قضية الصحراء الغربية؛ لكونها ترغب في إبقاء المنطقة كبؤرة توتر تثيرها لتهديد أي من الدولتين المغرب والجزائر كلما عارضت مصالحها أو لم توافق على قرار من قراراتها، لا سيما في المفاوضات التي تربط شركاتها مع المغرب بشأن الاستثمار في إقليم الصحراء الغربية.

ومن أجل توضيح مدى وجاهة هذا الطرح ينبغي علينا تتبع المواقف الأمريكية من المنطقة المغاربية وتدخلاتها في النزاع الصحراوي داخل نطاق منظمة الأمم المتحدة وخارجها.

وما يميز موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع أنه ليس على ذات القدر من الوضوح كالموقف الفرنسي الصريح في مساندته للطرح المغربي، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد تسوية سياسية تقوم على التفاوض لتحقيق التوافق بعيدًا عن كل المعايير القانونية التي تراها الأمم المتحدة، لاسيما مبدأ تصفية الاستعمار أو حق تقرير المصير[22].

ولذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضفاء تعديلات على صيغة الحكم الذاتي التي لاقت قبولا لدى المغرب، واعترضت عليها جبهة البوليزاريو، حتى يحصل التوافق بين

الطرفين بتقديم طرح جديد اصطلح عليه الصيغة الفيدرالية التي لا تختلف في جوهرها عن التبعية المكرسة في الاستقلال الذاتي، لكنها تعطي صلاحيات موسعة للأقاليم الصحراوية تحت سيادة المغرب[23].

وفي الأخير يمكن القول بأن المواقف الأوروبية والأمريكية من النزاع متقاربة ومتشابهة، وما يحركها إلا منطق المصالح؛ فنراها جميعا تحاول الضغط على الصحراويين من أجل القبول بخيار الحكم الذاتي الذي كان المغرب قد اقترحه سنة 2007 ورفضته جبهة البوليزاريو، ونجاحهم في ذلك المسعى سيمنحهم ثقلا لدى المغرب الذي لا يملك إلا أن يرد لهم ذلك في شكل اتفاقيات استثمار لهم ولشركاتهم، وأما القول بخلاف ذلك -أي منح الاستقلال للصحراويين- فيعني ذهاب تلك المصالح[24].

وعلى العموم، يمكن القول بأن المصالح الأوروبية والأمريكية هي العقبة الحقيقية التي تحول دون تفعيل الاتحاد المغاربي، ليس بالشكل المباشر، ولكن بطريقة غير مباشرة تدفع إلى السطح بمشكل الصحراء الغربية كلما لاحت في الأفق بوادر الاتحاد والتوافق بين الأقطار المغاربية.

الخاتمة

بالنظر لما سبق، يمكن القول بأنه قد آن الأوان للدول المغاربية أن تتفطن إلى المكانة التي يكفلها لها تفعيل اتحاد المغرب العربي والمصالح التي سيعود بها عليها جميعا، لا سيما وأن العديد من المغاربة باتوا يقصدون الجزائر للعمل بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في المغرب، وكذلك العدد الكبير من الجزائريين الذين يقصدون المغرب وتونس بغرض السياحة. ناهيك عن العديد من اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي بين مختلف بلدان المغرب العربي، وكذلك ثقل ما تتحمله ميزانيات الدفاع في دول المغرب العربي بسبب ذلك التوتر...كلها عوامل تدفع إلى تفعيل ذلك الاتحاد دفعًا، وحلّ كل الخصومات التي يمكن أن تعيقه، أو تسهم في بقاء قراراته ومؤسساته حبرًا على ورق، أو حبيسة الشكليات

والمناسبات.

فإن كان لتحول مفهوم السيادة من طابع الإطلاق إلى النسبية فائدة واحدة، فإنها تظهر في تقليل الحساسية الناتجة عن مسائل الحدود التي ستذوب حتما في إطار الاتحاد المغاربي على مسيرة الاتحاد الأوربي التي زالت الحدود بين مختلف دوله جميعا، وبالتالي لن تكون قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي الكبير، وإنما هي المطامع الخارجية ومصالح الدول الكبرى، لا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

النتائج: ختاما يمكن اختصار نتائج هذا البحث في النقاط الثلاثة التالية:

- ليست مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة الحقيقية في طريق تحقيق التكامل المغاربي، بل إن هناك أطرافا أخرى تعمل على جعله كذلك.
- الجزائر ليست طرفًا في النزاع الصحراوي، بل هي مجرد دولة جوار تلتزم بقرارات الأمم المتحدة.
- مصالح الدول الكبرى هي العقبة الحقيقية التي تقف في وجه تحقيق الوحدة المغاربية.

المقترحات: بناءً على النتائج الموضحة أعلاه يمكن اقتراح ما يلي:

- إقامة حوارٍ جادٍ وبنّاءٍ بين المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو من أجل التوصّل إلى حلٍّ عادل للنزاع وفق القرارات الدولية يكفل إنهاء هذه المشكلة بعيدًا عن التدخلات الأجنبية.
- إعادة بعث هياكل الاتحاد وتفعيلها لبناء علاقات تكاملية بين البلدان المغاربية بعيدًا عن كل عوامل الفرقة المفتعلة.

الهوامش:

1 قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، رؤية مغربية: العربي بن رمضان، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016 ص 74.

2 قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، رؤية مغربية: العربي بن رمضان، ص 77.

3 دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية نموذجا: رقوتي كريم، ص 65.

4 قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، رؤية مغربية: العربي بن رمضان، ص 76.

5 قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، رؤية مغربية: العربي بن رمضان، ص 76.

6 آراء قضاة محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي: الأزهر لعبيدي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة ورقلة، 2020/2019، ص 296. نقلا عن:

Mohamed Bennouna, « L'affaire du Sahara occidental devant la Cour Internationale de Justice. Essai d'analyse “structurale” de l'Avis consultatif du 16 octobre 1975, Revue juridique, politique et économique du Maroc, N° 01, Décembre 1976, P 81.

7 استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، عبد النبي مصطفى، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر1، 2014، ص 40.

8 الثبات على المبدأ كأساس استراتيجي في السياسة الخارجية الجزائرية: كرام محمد الأخضر، مداخلة في الملتقى الدولي حول الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، 2017.

9 قراءة في القرار الأممي 2440 بشأن القضية الصحراوية: متاح على الرابط التالي:

https://www.spsrasd.info/news/ar/articles/2018/11/01/18114.html تاريخ التصفح: 2020/04/21.

10 دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية نموذجا: رقوتي كريم، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، ص68. متاح على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61745 تاريخ التصفح: 2020/04/21.

11 دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية: رؤوف بوسعدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد التاسع، جوان 2016، ص ص 157-160.متاح على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7611 تاريخ التصفح: 2020/04/21.

12 اقتنع المغرب في مرحلة من مراحل النزاع بينه وبين جبهة البوليزاريو لاسيما بتطبيقه المخطط الأممي سنة 1988 حيث أقرت بأن جبهة البوليزاريو هي ممثل الشعب الصحراوي حيث توقف إطلاق النار سنة 1991 وظن الجميع بأن الأمم المتحدة تمكنت من حل النزاع أخيرا، ولكن سرعان ما تغيرت البوصلة نحو فكرة الاستقلال الذاتي التي رفضتها جبهة البوليزاريو ولا تزال.

13 أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي: سليماني مباركة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد الأول، العدد الثاني، جويلية 2014 ص 127. متاح على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10148 تاريخ التصفح: 2020/04/21.

14 حوار أيديولوجي حول الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية: عبد الله شريط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 ص 115.

15 أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي: سليماني مباركة، ص 127.

16 المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية: إبراهيم تيقامونين، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد الثالث العدد الثاني، ص 50. متاح على الرابط التالي:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/15812 تاريخ التصفح: 2020/04/21.

17 وثائق أمريكية تكشف أسباب تخلي إسبانيا عن الصحراء: وليد. ع، متاح على الرابط:
https://bit.ly/3bs1895 ، تاريخ التصفح: 2020/04/21.

18 تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية: مليكة جرمولي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2017/2016، ص ص 315-315.

19 المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية: إبراهيم تيقامونين، ص 49.

20 تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية: مليكة جرمولي، ص 318.

21 تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية: مليكة جرمولي، ص ص 329-336

22 المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية: إبراهيم تيقامونين، ص 49.

23 المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية: إبراهيم تيقامونين، ص 50.

24 تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية: مليكة جرمولي، ص 344.